

اقتصاد

عصام شلهوب

الدولار الجمركي إجراء سهل نتائج مضرّة
الإيرادات ستكون ضعيفة والتهرب سيستمر

نائب رئيس جمعية تجار بيروت جهاد التنير.

الاستهلاكية والغذائية تهربا من دفع الضرائب، بل يتم أيضا عبر المعابر الشرعية من خلال التلاعب بالفواتير وحتى بطبيعة الاصناف المستوردة وانواعها. يحتاج القضاء على هذه الظاهرة الى قرار سياسي لرفع الغطاء عن هذه الممارسات، والسماح للدولة باستعادة قدراتها. التهريب لا يتم بواسطة التجار الشرعيين الذين لديهم تاريخ عريق في هذه المهنة، وهم عملوا على مدى عقود ولا يزالون ضمن النظام والقانون وامنوا سلعا كثيرة تلبى حاجات السوق من كل المستلزمات الاستهلاكية والغذائية وغيرها. لكن التهريب الحاصل اليوم على قدم وساق فيقوم به تجار طارئون مدعومون يستغلون الاوضاع ويحققون الارباح الفاحشة، كما حصل مع موضوع الدعم الذي استغله هؤلاء، وهم ليسوا التجار الشرعيين الذين يملكون الشركات والمؤسسات ويتمسكون بتنفيذ القانون للحفاظ على مؤسساتهم وموظفيهم ويدفعون ما يتوجب عليهم من ضرائب ورسوم.

البيع من السوبرماركت والمحال والدكاكين مذيلة بضريبة الـ TVA والارباح. هذه الضريبة لا يستردها المواطن لانها ضريبة استهلاك مباشرة. في النتيجة، ان قرار الدولار الجمركي كان يجب ان يتم منذ فترة. لكن شح الموارد لدى المواطن وتراجع القيمة الشرائية لديه فرضت عليه هذه المعاناة التي تحتاج الى حل كبير، باعتماد خطة تعاف واضحة ومنطقية تدرس الابعاد الاقتصادية والمالية وقدرة الاسواق حتى يتلاءم مدخول الدولة مع مدخول الفرد، وتستطيع الدولة استيفاء ضرائبها من دون تحميل المواطن هذه الاعباء مباشرة.

التهريب يتم عبر التلاعب بالفواتير وبطبيعة الاصناف المستوردة

تتعلق بالتغليف والتبريد والتوزيع وغيرها. كل هذه البنود ستضاف على الكلفة، وفي النتيجة سيتسلم المواطن فاتورته على صندوق مراكز

حبيقة: الدولار الجمركي لن يحقق المردود المتوقع

وزارة المال. اذ عند رفع الاسعار تتراجع القدرة الشرائية لدى المواطن، وبالتالي لن يتحقق المردود المتوقع. البلد يحتاج الى اوكسجين للتنفس والطريقة التي تعرفها الدولة هي

تحتاج الى ايرادات، وهو يعتبر حاجة اكثر مما هو اجراء روتيني. لا ترتبط عملية تطبيقه بموعد محدد قبل شهر او بعد شهر، غير ان مردود هذا القرار يمكن الا يكون كما تريد

هل ستأثر الضريبة على القيمة المضافة بقرار الدولار الجمركي وسترتفع الاسعار؟
كما قلت، ستستوفي الضريبة على القيمة المضافة بعد فرض الرسم الجمركي الجديد، لكن التاجر لن يتأثر بها لانه يستوردها. المستهلك هو الذي سيدفع ثمنها، وهنا تكمن المشكلة، اذ سيلمس المواطن ارتفاعا جديدا وكبيرا في اسعار السلع المتنوعة، لأن هيكليّة تركيب الاسعار ستكون متراكمة من دولار جمركي الى ضرائب مباشرة وغير مباشرة ومصاريف مختلفة

هل كان تطبيق قرار رفع الدولار الجمركي الى 15 الف ليرة في محله خصوصا قبل تطبيق الدولار الرسمي البالغ ايضا 15 الفا؟
لجأت الدولة الى الدولار الجمركي لانها

tva؟ وهل سيضبط التهرب من دفع الضريبة؟
نائب رئيس جمعية تجار بيروت جهاد التنير اكد لـ"الامن العام" ان الاسعار سترتفع والتهريب سيستمر. اما الدكتور لويس حبيقة فاعتبر ان الدولة مفلسة وتحتاج الى ايرادات منها الدولار الجمركي، وان التهرب الضريبي موجود منذ مدة لاسيما ضريبة الدخل.

هذه الاوضاع لفرض اسعار غير مقبولة. لكن لا بد من الاشارة الى ان الاوضاع التي تمر فيها منذ سنوات افرزت مجموعة لا بأس بها من التجار الطارئين الذين لا يتمتعون بصفات التجار الذين يتمتعون بتاريخ عريق في المجال التجاري، ويتعاملون مع السوق بكل شفافية ولديهم محاسبة دقيقة وصحيحة. اما التجار الطارئون على السوق فهم الذين يستغلون الاوضاع ويتلاعبون بالاسعار، من دون التمكن من الكشف على دفاترهم او مراقبة اعمالهم، وهم بالتالي يحققون الارباح الطائلة على حساب التجار الصغار او تجار المرفق الذين يستغلون بدورهم المواطن.

ماذا عن التهريب وكيف سيؤثر ذلك على حركة السوق بعد تطبيق الدولار الجمركي؟
التهريب مستمر، والمستغرب عدم تمكن الاجهزة المختصة من وقف هذه الظاهرة. التهريب لا يتم فقط عبر المعابر غير الشرعية التي تدخل من خلالها كميات كبيرة من المواد

اعتمدت الحكومة السياسة السهلة الوحيدة التي تجيدها والصالحة في نظرها لتأمين رفع واردات خزانتها امام الانهيار الاقتصادي الذي يعيشه لبنان اليوم. اولى خطواتها في هذا المجال، كان احتساب الدولار الجمركي بقيمة 15 الف ليرة لبنانية. والدولار الجمركي هو عبارة عن رسوم مفروضة على السلع والبضائع المستوردة، التي تحتسب وفقا لقيمة المستوردات والعملة المعتمدة في فاتورة استيرادها، ومعظمها بالدولار

رفعت الحكومة قيمة الدولار الجمركي المستوفي نحو 10 اضعاف، من 1500 ليرة لبنانية الى 15 الف ليرة للدولار، فكيف ستتأثر اسعار السلع والمواد الاستهلاكية في لبنان؟ وهل سيتوقف التهريب؟ كيف ستستوفي ضريبة الـ

التنير: الاسعار سترتفع بين 5 و10%

المعفاة فهو كبير نظرا الى استمرار الطلب عليها من المستهلكين، لاسيما الخضروات المجمدة على اعتبار ان ربات البيوت تعتمد عليها لاسباب كثيرة، ابرزها منتجات سهلة الاستعمال وخالية من الامراض والجراثيم.

يقول وزير الاقتصاد ان التجار استغلوا الضعف الرقابي لدى الادارات وعدم معرفة اللبنانيين بالعمليات الحسابية لفرض اسعار غير منطقية، ما هو ردكم؟

يعود الامر بالتأكيد الى ضعف الرقابة من قبل الادارات المعنية، نظرا الى قلة عدد المراقبين كما يقولون. هذا امر يدعو الى الاستغراب، خصوصا ان وزارة الاقتصاد لم تستطع زيادة عدد المراقبين منذ سنوات، وعلى رغم الاستعانة بموظفين من ادارات اخرى، الا ان الامر انعكس على عمل تلك الادارات المشلولة اصلا والتي تعمل في ظروف صعبة جدا. للرقابة دور اساسي في عملية كبح جماح الاسعار، اذ لا رقابة دائمة وفاعلة على بعض تجار المواد الغذائية، لذلك فهم يستغلون

كيف ستتأثر السلع المستوردة بقرار رفع سعر الدولار الى 15 الف ليرة؟
ستتأثر اسعار السلع حكما بقرار رفع سعر الدولار الجمركي، اذ ستحتسب قيمة رسم اي سلعة 15.000 الف ليرة بدلا من 1500 ليرة. وتتراوح قيمة الضريبة الجمركية على اكثرية السلع بين 5 و35%. والى الدولار الجمركي تضاف ضريبة دعم تبلغ نسبتها 3% الى سعر السلعة قبل احتساب سعره. لذلك اعتقد ان الدولار الجمركي سيزيد الكلفة وسيرفع الاسعار عموما بنسبة تتراوح بين 5 و10%.

ما هي السلع المعفاة من الدولار الجمركي وحجمها في السوق وماذا تشمل؟
توجد سلح اساسية كثيرة معفاة وتتعلق بالمواد الغذائية عدا تلك الفاخرة وتشكل نحو 6% من الاصناف المستهلكة. لكن هذه المواد ستتأثر حكما بالضريبة على القيمة المضافة، لانها ستحتسب على سعر السلعة بعد تسعيرها وفق الدولار الجمركي الجديد. اما حجم السلع غير

التي تدخل من خلالها كميات كبيرة من المواد

ISO 9001:2008

BIOTECK - GSF LAB
Certified System
Quality
ISO 9001
SAI GLOBAL

BIOTECK - GSF LABS

The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of its management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

Bioteck - General Security Forces Laboratories

Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)
Email: sante@general-security.gov.lb



الدكتور لويس حبيقة.

◀ اللجوء الى رفع الرسوم والضرائب، لذا لا مفر من الدولار الجمركي.

■ الا تعتقد ان الحاجات الاساسية للمواطن من سلع ومواد غذائية واستهلاكية ستتأثر بهذا القرار؟

□ الحاجات الاساسية للمواطن معفاة، وهناك لائحة بالمواد التي لن يطالها الدولار الجمركي، لكن هناك سلعا فاخرة وتعتبر اساسية مثل السيارات التي ستصبح بعيدة من متناول معظم شرائح الشعب، في وقت لا تتوافر للمواطنين وسائل نقل عامة تساعدهم على تجاوز الحاجة الى شراء سيارة. وضعنا صعب جدا الى درجة ان اي اجراء يتخذ سيؤلم المواطن، لأن الوجود هو في كل الجسم وليس في موضع من دون آخر.

■ هناك جدول استثناءات لعدد من المواد المعفاة من الرسم، الا تعتقد ان التجار سيستغلون غياب الرقابة الفاعلة من الدولة للتلاعب بالاسعار لتحقيق الارباح على حساب المواطن؟

□ الاستغلال وارد. لكن على الادارات الرسمية تفعيل دور اجهزة الرقابة واشراك القوى الامنية للتشدد في عملية الرقابة. المخالفات موجودة في كل دول العالم لكن القصاص بالمرصاد لكل مخالف للقانون، لذلك ترى الجميع يلتزمون كل القرارات الرسمية. لا يجب ان تكون الرقابة فقط على اسعار السلع بل يجب ان تشمل النوعية والموصفات وتاريخ الصنع، لأن صحة المواطن اغلى من سعر السلعة. يجب على الدولة ان تقوم بدورها في كل المجالات، لوزارة الاقتصاد دور ووزارة الصحة دور آخر مهم وكذلك وزارة الصناعة. اذا لم تتوافر الرقابة، فمع الدولار الجمركي او من دونه، سيدفع المواطن الثمن.

■ يلاحظ لجوء الدولة دائما الى رفع الرسوم والضرائب عندما تفرغ خزائنها من المال، باعتبارها اسهل الطرق لجمعها؟

□ هذا الوضع يعود الى سوء الرؤية والادارة، وادى ذلك الى قصر نظر لدى الدولة، الامر الذي اوصلنا الى ما نحن عليه. الدولة عاجزة عن استرداد الاموال المنهوبة، لأن من سيستردها

الجميع على التهرب من القيام بواجباتهم، بدءا من مجلس النواب مرورا بمجلس الوزراء، وصولا الى كل الفئات الاقتصادية والشعبية. يعتبر لبنان من الدول المرتفعة الكلفة بسبب تدني مردود الفرد فيه، بسبب ضعف الليرة وانخفاض سعرها تجاه الدولار.

■ ما هو المطلوب للخروج من هذا الوضع؟ □ الدولة تحتاج الى ايرادات، لذلك المطلوب اولا وقف الهدر والفساد واتخاذ اجراءات رادعة في حق جميع المخالفين وانزال العقوبة بهم من دون اعتماد التفرقة بين قادر وضعيف او بين غني وفقير. يجب انزال العقوبة على جميع المخالفين وان تكون قاسية ولو وصلت الى حد السجن، اذ من دون هذه الاجراءات لن تحل مشاكل الفساد. اما بالنسبة الى الوضع الاقتصادي فيجب تغيير الرؤية. اذ لم يعد لبنان يتمتع بافضلية السياحة والمصارف والتأمين والمستشفيات. لذا يجب التركيز اليوم على القطاعات المنتجة مثل الصناعة والزراعة. الالم من كل ذلك، يحتاج لبنان الى تغيير جذري لادارته السياسية والادارية ووضع رؤية جديدة لاقتصاد لبنان، مع قناعتي بامكان تنفيذ هذا الامر اذا حسنت النيات.

■ الا يؤثر سعر الدولار الجمركي على ضريبة الـ TVA، مما سيدفع البعض الى التهرب من دفعها؟ □ التهرب الضريبي موجود منذ مدة طويلة، خصوصا ضريبة الدخل اي ارباح الشركات اضافة الى المهنة الحرة، بدولار جمركي او من دونه ليس التجار وحدهم الذين يتهربون من دفع الضريبة. من يدفع الضرائب هو الموظف فقط لانها تقتطع من راتبه، فضلا عن عدد من القطاعات المراقبة جدا مثل المصارف. اما الفئات الاخرى، فلديها طرقها الخاصة للتهرب او التخفيف من دفع الضريبة. الاوضاع التي نمر فيها تساعد

وضعنا صعب واي اجراء يتخذ سيؤلم المواطن

متورط. من يستطيع مثلا دهم منازل المسؤولين للتفتيش عن اموال غير شرعية، ان ذلك لن يحدث في لبنان.

من يستطيع مثلا دهم منازل المسؤولين للتفتيش عن اموال غير شرعية، ان ذلك لن يحدث في لبنان.